

الطاقات المتجددة كرهان مستقبلي ضمن سياسة التحكم في الطاقة بالاقتصاد الجزائري

Renewable energies as a future bet within the energy control policy in the Algerian economy

دفرور عبد النعيم^{1*}، شاهد الياس²

جامعة الوادي¹ zakonaimdefrour@hotmail.fr

جامعة الوادي² s.djouchahed_iliass@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/30

تاريخ القبول: 2019/05/25

تاريخ الاستلام: 2019/03/23

ملخص:

تعد السياحة من أكبر القطاعات نموا في العالم، لذلك أصبحت اليوم من أهم القطاعات الخدماتية والتجارية، ومصدرا للعملة الصعبة، وهي أكثر استيعابا لليد العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية المستدامة. ولذلك تسعى معظم دول وحكومات العالم للاهتمام أكثر بقطاع السياحة ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال السياحة، والجزائر في ظل تدنيز أسعار البترول كان لزاما البحث عن البدائل الاقتصادية المناسبة ومن أهمها السياحة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الصادرات.

Abstract:

Tourism is one of the largest growing sectors in the world, so it became a day of the most important service-and trade sectors, and a source of hard currency, which is more inclusive of labor, and a goal to achieve a ruler development programs, so most of the states and governments of the world seeking more attention to the tourism sector and to try to achieve economic development through Tourism, Algeria under the fluctuation of oil prices, had to search for appropriate economic alternatives is the most important tourism.

Keywords: tourism, economic development, balance of payments, exports.

مقدمة:

السياحة تعد من أكثر القطاعات نمواً في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية بشكل مستدام، ورغم كل هذه المقومات المتاحة، إلا أن السياحة في الجزائر لم تحظ بقدر كبير من الأهمية. فقد راهنت الجزائر في مسيرتها التنموية خلال السبعينيات من القرن الماضي على الصناعة كمطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. إلا أن الحقيقة سرعان ما انكشفت وأصبحت الجزائر تواجه أوضاعاً في غاية من الخطورة والتعقيد خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط، وهو ما حتم على الجزائر البحث عن البدائل الاقتصادية المناسبة لمواجهة تقلبات أسعار البترول،

أولاً: مدخل نظري للتعريف بالسياحة

تعود جذور السياحة إلى العصر القديم بمفهومها البسيط، المتمثل في تنقل الإنسان من مكان لآخر من أجل البحث عن المأوى والمأكل وغيرها من ضروريات الحياة، ومع تطور الزمان تغير هذا المفهوم ليأخذ أبعاداً أخرى اجتماعية، اقتصادية وكذا ثقافية، وأصبحت العديد من الدول تتجه إلى الاهتمام بالسياحة كصناعة نظراً لأهميتها الكبيرة في كافة مجالات التنمية، ومد جسور التعاون بين البلدان وتبادل الثقافات ونشر الأمن والسلم وسنحاول في بحثنا هذا التطرق إلى ذكر أهم التعاريف الأساسية المتعلقة بالسياحة والسائح وكذلك خصائصها وأنواعها، وأيضاً بعض الجوانب الأخرى المرتبطة بها.

1- مفهوم السياحة

إن التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي والاصطلاحي

1-1- المفهوم اللغوي

- يعود مفهوم السياحة لكلمة "Tour"، المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno" وفي عام 1643م، ولأول مرة تم استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أول التجول من مكان لآخر، ويتضمن هذا المفهوم كل المهنة التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، كما أن السفر (الترحال)، يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتاً وغير إجباري، بحيث لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية، كما أن

لفظ السياحة كان معروفا في اللغة العربية، حيث في مفهومه اللغوي نجد أنه يعني التجوال، وعبارة " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار وجال على وجه الأرض. (آسيا، 1998)

2-1- المفهوم الاصطلاحي.

لم يتبلور مفهوم السياحة بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، بعد أن أصبحت حركة السفر إحدى ظواهر العصر الاقتصادي والاجتماعية حيث جرت عدة محاولات لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة، لأنها مفهوم متعدد الجوانب من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويطلق عليها اصطلاحا بأنها صناعة القرن العشرين وغذاء الروح وبترول القرن الحادي والعشرين. ومن أبرز التعاريف الخاصة بالسياحة نذكر:

يعرفها "فيغندر Vegener"، على أنها جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وبنفس الطريقة يعرفها "روبنسون Robinson"، على أنها انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة أربعة وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور لدولة أخرى، ومع أن هذا التعريف تعتمد الأمم المتحدة، إلا أنه اقتصر على السياحة الدولية (الخارجية) وأهمل السياحة الداخلية. (البوقلاسة، 2007)

أما تعريف بوركارت "Burkart" وميدليك "Medlik". الذي نص على أن السياحة هي استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام وأنها تشمل معظم أشكال السفر، حيث اعتبرها على أنها حركة مؤقتة للسكان والناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكنتهم وإقامتهم الدائمة وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات .

أما جلا كسمان "Gluck sman"، فقد عرف السياحة عام 1935، على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما ، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان ، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة.

كما أن هناك بعض الهيئات التي لها رؤية خاصة في تعريف السياحة، كما هو الحال بالنسبة للأكاديمية الدولية للسياحة، التي ترى بأن السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه، وكل ما يتعلق بها من أنشطة واشباع لحاجات السائح، أما تعريف الجمعية البريطانية للسياحة والذي ظهر

عام 1981، فمفاده أن السياحة هي مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل، بينما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع .

1-الأهمية الاقتصادية للسياحة

تمثل السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضرية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، ومن أهم الآثار الاقتصادية للسياحة نجد:

1-2- الآثار الاقتصادية المباشرة للسياحة: للسياحة آثار اقتصادية مباشرة تتمثل فيما يلي :

1-1-2- توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في مطلع 2013 قاربت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي، وعادة ما يتم توفير العملات الصعبة من خلال النشاطات السياحية بعدة طرق وأساليب أهمها :

أ- الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة .

ب- الرسوم التي تحصل عليها الدولة المستقبلية على شكل رسوم وضرائب على الاستثمارات السياحية بأنواعها وتأشيرات الدخول .

ج- الإنفاق اليومي وإيرادات الفنادق من السياح.

2-1-2- توفير فرص عمل جديدة: يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشاءها رأسيا أو افقيا، على خلق فرص عمل جديدة سواء كان تمويل هذه المشاريع برأس مال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى:

أ. توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب. تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

3-1-2- تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية: التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات إقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع إقتصادية مباشرة أو غير مباشرة مثل :

أ. جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في مشاريع جديدة .

ج. خلق فرص عمل جديدة .

د. استغلال الموارد الطبيعية والبشرية .

هـ. زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية .

4-1-2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تعمل السياحة (كصناعة تصديرية) على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلية للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل إستثمارات أو ضرائب أو رسوم، وذلك لأن ميزان المدفوعات يعتبر قيدا مزدوجا ينظم كافة المعاملات بين دولة ما وسائر العالم، والسياحة جزء من هذه المعاملات، وهو يتكون من ميزان المعاملات التجارية وحركة رأس المال .

فالدخل السياحي يؤثر على القيمة الصافية للميزان السياحي الذي يؤثر بدوره على النتيجة الصافية للميزان التجاري وهذا الأخير له أثره على ميزان المدفوعات.

5-1-2-زيادة القيمة المضافة: تؤدي جميع المنافع السابقة الذكر إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها .

2-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة: للسياحة العديد من الآثار الأخرى والتي من ضمنها ما يلي :
(mekideche, 2000)

2-1-2- الأثر على الرواج الاقتصادي: إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة .

ومن جهة أخرى فإن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة.

إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والانفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.

2-2-2- الأثر على تسويق بعض السلع: غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلية، وطبيعة هذا الانفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات .

2-2-3- الأثر على تنمية المرافق الأساسية والبنية التحتية: تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروع صرف المياه، وماء الشرب وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، بالإضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل جذب السياحي، وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة .

2-2-4- الأثر على الاستثمار الوطني والأجنبي: تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال.

كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.

ثانيا: المقومات السياحية في الجزائر.

تتمتع الجزائر بمقومات وإمكانات طبيعية وتاريخية وثقافية هامة، وأيضا على مرافق معتبرة، من شأنها المساهمة في تطوير وتنمية السياحة في المستقبل، طبعاً إذا استغلت بشكل عقلاني، لأن هاته الموارد تشكل قوامه النشاط السياحي، ودعامة لتنمية الاقتصاد.

1- الامكانيات (المقومات) الطبيعية.

تتميز الجزائر بالإمكانات الطبيعية التالية:

1-1- الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وأفريقيا والبحر المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية. (khellaf, 2003.)

تبلغ مساحتها 2381741 كم²، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر، تقع الجزائر بين خط 18 و 30 من خط العرض الشمالي، وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي، (الدوري، 1983) إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي بـ 1900 كم، وامتدادها الشرقي الغربي 1200 كم.

ولموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال، ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممر حيوي للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

1-2- السكان: عرف النمو السكاني في الجزائر مرحلتين متباينتين، هما المرحلة الاستعمارية التي شهدت نموا سكانيًا بطيئا بسبب الحروب وتفشي المجاعة والأمراض...، أما مرحلة الاستقلال فقد تميزت بزيادة كبيرة في النمو السكاني نتيجة تحسن المستوى المعيشي وتوفير الرعاية الصحية. وببلغ عدد سكان الجزائر حوالي 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015، (السعدي، 1984) بينما تقدر الكثافة السكانية بـ 16.6 ن/كم²، وتوزع حسب الأقاليم التالية:

* الأقليم التالي: يتميز بكثافة سكانية عالية تتراوح ما بين 100 الى 400 ن/كم².

* إقليم السهوب: يتميز بكثافة سكانية متوسطة تتراوح ما بين 10 الى 100 ن/كم².

* إقليم الصحراء: يتميز بكثافة سكانية منخفضة حيث تقل عن 10 ن/كم².

ويتميز التوزيع السكاني بعدم التوازن بين الشمال والجنوب، حيث يتركز حوالي 90% من السكان في الإقليم الشمالي في مساحة صغيرة لا تتجاوز 16% من المساحة الإجمالية أما باقي السكان فيتوزعون في الإقليم الجنوبي على مساحة شاسعة تقدر بـ 84% من المساحة الكلية للجزائر.

وهناك عدة عوامل تتحكم في التوزيع السكاني للجزائر هي: (الكمر، 1983)

* العوامل الطبيعية: كالمناخ والتضاريس، إذ يتركز أغلبية السكان في الإقليم الشمالي المعتدل

الحرارة، وفي السهول والهضاب حيث تتوفر التربة الخصبة والمياه.

- * العوامل الاقتصادية: وهي أهم العوامل التي تتحكم في التوزيع السكاني حيث أن أكبر نسبة تعيش قرب المراكز الصناعية والتجارية كمنطقة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة.
- * العوامل الاجتماعية والثقافية: إلى جانب انعدام المنشآت الاقتصادية فانعدام المرافق الاجتماعية بالأرياف مثل المستشفيات والمدارس أدى الى ظاهرة التزوح السكاني نحو المدن.
- * العوامل السياسية: يؤدي عدم الاستقرار واضطراب الامن إلى هجرة السكان نحو أماكن آمنة.
- * العوامل التاريخية: غالبا ما يتثبت السكان بمناطق سكنهم الاصلية التي نشأ بها أجدادهم وتضم أملاكهم.

3-1- التضاريس: تنقسم تضاريس الجزائر الى قسمين رئيسيين: التل في الشمال والصحراء في الجنوب.
1-3-1 المنطقة الشمالية(التلية): تبلغ مساحتها نحو 400 الف/كم²، وتتميز بالمظاهر التالية:
(السعدي، 1984)

- السهول الساحلية: تمتد شمال السلسلة التلية بين الجبال، ومن أهم السهول الساحلية، سهل وهران متيجة وسهل عنابة.
- السهول الداخلية: أهمها سهل تلمسان، سيدي بلعباس ومعسكر بالغرب وسهول تيارت وعين بسام.
- الهضاب العليا: يتراوح علوها بين 900 إلى 1000م، وهي أكثر ارتفاعا في الشرق تمتد بشكل موازي للسلسلة التلية في الشمال والسلسلة الصحراوية في الجنوب ونميز فيها، الهضاب العليا الغربية بحيث يسود فيها الجفاف وتكثر بها الشطوط، والهضاب العليا الشرقية، وهي أكثر رطوبة، وتقوم بها زراعة القمح على نطاق واسع.
- 1-2-3-1 المنطقة الجنوبية (الصحراء): تغطي مساحة شاسعة حوالي 02 مليون كم²، وهي على ثلاثة أشكال: الحمادة، العرق، والجبال الصحراوية.
- الحمادة: هي عبارة عن سهل من الحجارة والحصى، وهي المناطق الأكثر جفافا في الصحراء، مثل حمادة تتروفت في الجنوب، وحمادة تادميت في الوسط وحمادة غيرو الدرع في الغرب، ليس فيها نبات ولا ماء.
- العرق: وهي مساحات رملية تتخللها أودية وشطوط جافة، حارة في الصيف وفي الشتاء شديدة البرودة ليلا، وهي مناطق غنية بالمياه الجوفية والتي تكون أحيانا عميقة جدا، وأحيانا تقارب سطح الأرض في الواحات.

- الجبال: هي قمم بركانية قديمة التكوين وهي قسمان، الهقار وعاصمة الواحات بتمنراست وبها أعلى قمة في الجزائر "تاهات" 2918م"، وتاسلي ناجرو وواحة الشهبيرة جانت.

4-1 المناخ: تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل المواقع، وتوزيع اليابسة والماء والتضاريس وارتفاعها، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاث نطاقات مناخية رئيسية، لها بصمات مميزة تمتد على شكل نطاقات عرضية من الشرق إلى الغرب، ومرتبة من الشمال إلى الجنوب كالآتي: (سيد، 2009)

1-4-1- مناخ البحر المتوسط: يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، من تلمسان إلى القالة، وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل ويتميز بفصلين، الأول ممطر ودافئ وطويل وهو الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، ويمكن أن نبين نوعين ضمن هذا المناخ:

2-4-1- النوع المتوسطي الرطب: هذا النوع محصور في الشرق، ويشمل قسما من منطقة القبائل ويمتد إلى القل، وهو أكثر رطوبة، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في جبال جرجرة، وحوالي 2000 ملم في القل، بحيث توجد فيه منطقة الزيتون أكثر مناطق الجزائر تساقطا للأمطار بنحو 2443 ملم/سنة، كما تدوم الثلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد على 10 أيام في السنة، والغطاء النباتي فيها كثيف، وتمتاز بغابات البلوط والفلين.

3-4-1- المناخ المتوسطي شبه الرطب: يغطي باقي مناطق التل بمعدل أمطار بلغ 700 ملم/سنة، يشمل المنحدر الجنوبي من التل القسنطيني، والقسم الشرقي من الظهرة الى تنس، وتغلب على تشكيلته الغابة، البلوط الأحمر

4-4-1- مناخ الإستبس: يغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي، والمناخ الصحراوي، فالأمطار تتراوح بين 300 و500 ملم/سنة، ودرجات الحرارة الشهرية متفرقة، فالهضاب العليا الشرقية شبه جافة ومناخها قار يتميز بفصل بارد طويل أحيانا ورطب، حيث يسجل درجات حرارة معدومة أحيانا (0 درجة) وأحيانا سالبة (تحت الصفر) في بعض الأحيان، أما الهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

5-4-1- مناخ الصحراء: يغطي أوسع مناطق الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي، الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة تقل عن 200 ملم/سنة والجو يغلب عليه الجفاف، والحرارة مرتفعة، بحيث تصل الى 50° درجة في بعض المناطق الصحراوية، باستثناء منطقة

الهقار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفا، والحرارة أكثر اعتدالا، أما الغطاء النباتي فيتشكل من بعض الأشجار والنباتات الصحراوية مثل: الحلفاء، الرتم، وبعض النباتات الشوكية.

1-المقومات التاريخية والحضارية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وثقافيا يمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقع الأثرية الجذابة.

3-1 المقومات التاريخية:

يعتبر موقع "التاسيلي" من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، والذي يعتبر واحدا من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 600 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من خلال حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهاته المنطقة، وقد تم تسجيله كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982، (نادية، 2001) حيث يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء. (عبد الله، 1999)

ويشمل التراث الحضاري للجزائر صيدا من المتاحف أهمها "المتحف الوطني سيرا" بقسنطينة، الذي يعتبر من أقدم المناطق في الجزائر، حيث تم إنشاؤه سنة 1852م، وتجمع به كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري. (معاشو، 1981)

بالإضافة إلى أن هناك مجموعة أخرى من المتاحف نذكر منها:

-متحف "باردو" الوطني يوجد بالجزائر العاصمة وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب، وأخرى تعود إلى ما قبل التاريخ

-المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ويضم تقاليد وفنون شعبية بالإضافة إلى معروضات عن الصناعة التقليدية.

-متحف "تيمقاد"، يوجد بولاية باتنة، يضم قطعاً من السيفساء وآثار قديمة منها أسلحة قديمة وتمائيل ونقود، تم إنشاؤها من طرف الامبراطور توجان عام 100م، (عبد، 2012) إذ تعتبر المدينة الأثرية "تاموقادي" من أواخر المستعمرات الرومانية بأفريقيا، والتي ظلت تحتفظ بهيكلها ومختلف مرافقها لتعكس حياة حضارة كانت قبل ما يقارب 19 قرن، ما يجعلها تحفة نادرة تجذب السياح من مختلف أنحاء العالم، ومن أهم مكونات المدينة الأثرية نجد:

● قوس تراجان.

• المسرح.

• معهد الكابيتول.

• المكتبة العامة.

• الساحة العامة.

• الأسواق.

• الحمامات.

- المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة، يتم عرض آثار عن الثورة التحريرية، وبعض الصور التاريخية لمراحل الكفاح.

وتعتبر "قلعة بني حماد" من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهاته المنطقة، وتقع قلعة بني حماد بمدينة بجاية، وصنفت تراثا عالميا سنة 1980، ويوجد أيضا بالجزائر العاصمة "دار عزيزة" بحي القصبة، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني وتعد نموذجا للبيت الجزائري الأصيل.

ويوجد أيضا كذلك "مسجد كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من 04 قرون مضت، وأيضاً "الجامع الكبير"، الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر. (عاشور، 2004)

2-3- النشاطات الحرفية التقليدية في الجزائر:

من بين أبرز النشاطات الحرفية التقليدية التي تزخر بها الجزائر نجد: النسيج في الأوراس والجلفة وبوسعادة، اللباس التقليدي وصناعة الجلود في تمنراست وتلمسان في صناعة الحقائق، ونجد صناعة الحلي في منطقة القبائل، صناعة النحاس في قسنطينة والطرز في توقرت وصناعة كل من الفخار والخزف الفني، الخيزران، الحدادة الفنية والرخام والنقش على الخشب التي تمارس في مناطق مختلفة من الوطن. (آسيا، 1998)

وغالبا ما تكون الصناعة التقليدية ضرورية لتحسين ظروف معيشة السكان بالمنطقة، من خلال توفير مناصب الشغل وفك العزلة، والتخفيف من وتيرة هجرة الشباب، حيث عرف قطاع الصناعات التقليدية توسعا معتبرا في أعداد الأنشطة الحرفية، إذ حسب إحصائيات غرفة الصناعة

التقليدية والحرف فإنها سجلت أكثر من 73 ألف حرفي بالرغم من كون هذا الرقم ضعيف إلا أنه يوفر على الأقل 150 ألف منصب شغل، وبعد التدابير المتخذة سمح ذلك للوصول إلى أكثر من 200 ألف نشاط حرفي إلى غاية نهاية سنة 2011، بعد ما كان عددهم لا يتجاوز 89 ألف نشاط حرفي سنة 2003.

أما فيما يخص مناصب الشغل فقد بلغت 306 ألف سنة 2008، لتصل إلى حدود 500 ألف سنة 2011، بعدما كانت لا تتجاوز 160 ألف منصب سنة 2003، هذا بالإضافة إلى وجود عدد هام من الحرفيين العاملين في منازلهم الغير منخرطين في غرفة الصناعة التقليدية لأسباب مختلفة، أما عن ديناميكية إنشاء الأنشطة والتشغيل أدت إلى ارتفاع مقبول في الناتج المحلي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، إذ انتقل هذا الناتج من 53.9 مليار دج سنة 2005 إلى حدود 65.5 مليار دج سنة 2007، ليستمر في الزيادة حتى قارب 100 مليار دج سنة 2011، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 12%، لكن بالرغم من كل هذا لازال قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر قطاعا ثانويا وغير استراتيجي على الرغم مما تزخر به الجزائر من موروث تاريخي وثقافي أصيل يعد مصدرا لصناعة تقليدية وحرفية راقية.

وهناك مجموعة من المشاكل تواجهها الصناعة التقليدية في الجزائر نذكر منها مايلي: (سيد،

(2009)

- غياب تنظيم وتأطير نشاطات الصناعات التقليدية.
- عدم وجود جهاز القطاع في منظومة التخطيط الوطني.
- عدم وجود جهاز إعلامي واتصالي ملائم يروج للقطاع.
- غياب نظام للتمويل والتسويق.
- نقص في التحفيز سواء ماليا أو جبائيا والحصول على المحلات.
- نقص التأهيل للحرفيين ونوعية المنتجات، لعدم ملائمة جهاز التكوين المهني لأنشطة الصناعات التقليدية.

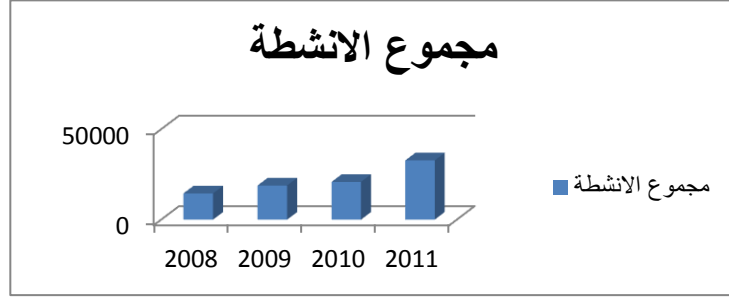
3-3- تطور أنشطة الصناعات التقليدية للفترة (2008-2011):

عرف قطاع الصناعة التقليدية قفزة نوعية خلال الفترة (2008-2011) من خلال تطور عدد الأنشطة ونتج على هذا التطور خلق وظائف جديدة ومتنوعة في مختلف أنشطة الصناعة التقليدية.

والجدول التالي يوضح تطور الصناعة التقليدية لفترة الدراسة.

جدول رقم (3-17) تطور نشاطات الصناعة التقليدية للفترة (2008-2011).

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
الشكل رقم (3-7) تطور نشاطات الصناعة التقليدية للفترة (2008-2011).



ويتضح جليا من خلال معطيات الجدول والشكل البياني التزايد الكبير في مجموع عدد الأنشطة حيث بلغت 32717 نشاط حرفي خلال سنة 2011، مقابل 14481 نشاط سنة 2008، بمتوسط نمو سنوي يقارب 32%، وخصوصا في ميدان الخدمات الحرفية الذي أخذ الحصة الكبرى من مجموع الأنشطة بزيادة تقدر بـ 15719 نشاط سنة 2011، مقابل 8412 نشاط سنة 2008، أي بزيادة تعادل الضعف، ويعود هذا النمو المستمر في النشاط الحرفي إلى:

- الإعفاء من الجباية الضريبية، شرط أن يلتزم صاحب المؤسسة بالمساهمة في تدريب اليد العاملة.

- الدعم المالي الذي يتلقاه صاحب النشاط من الدولة عن طريق الصندوق الوطني لترقية النشاط الحرفي.

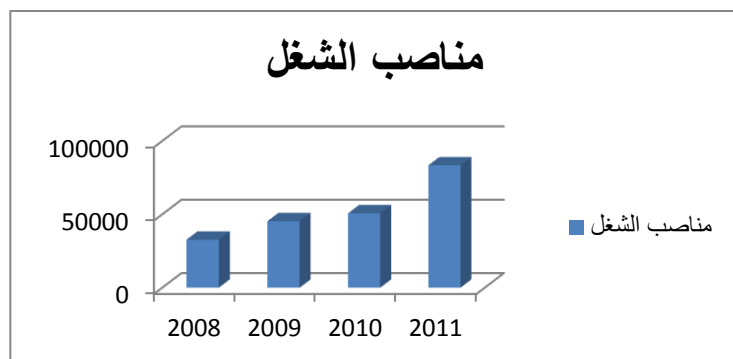
3-4- تطور عدد المناصب في الصناعة التقليدية لفترة (2008-2011):

لا يخفى على الكثير أن الصناعات التقليدية ساهمت بشكل كبير في خلق وظائف ومناصب شغل جديدة ومتنوعة، على قدر حجم نشاطها، والجدول التالي يوضح تطور مناصب الشغل في الصناعة التقليدية لفترة الدراسة.

جدول رقم (3-18) تطور مناصب الشغل في الصناعة التقليدية للفترة (2008/2011).

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
ولمزيد من التوضيح نعرض عليكم الشكل التالي:

شكل رقم (3-8) تطور مناصب الشغل في الصناعة التقليدية للفترة (2008-2011).



من خلال الجدول والتوضيح البياني نلاحظ التطور الكبير في عدد مناصب الشغل في الصناعات التقليدية، حيث قفز مجموع مناصب الشغل من 32717 منصب سنة 2008 إلى حدود 83440 منصب سنة 2011 حيث بلغ معدل نمو مناصب الشغل بين سنتي 2008 و2009 بـ 30 % وبين سنتي 2009 و2010 بـ 12 %، وبين سنتي 2010 و2011 بـ 65 % ، أي بمتوسط معدل نمو للفترة يقارب 36 %، ويعود هذا النمو أساسا إلى الزيادة التي سجلتها عدد الأنشطة التي تم خلقها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك كله، الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لدعم وتطوير قطاع الصناعة التقليدية بالشكل الذي يساعده على دفع عجلة التنمية للاقتصاد.

4- المقومات التنظيمية والإدارية.

حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر وتواجد هيئات وإدارات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، وتتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على تسيير القطاع السياحي، انطلاقا من الوزارة الوصية.

4-1- وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/63 المؤرخ في 1963/12/20، وأوكلت إليها المهام التالية: (ثابت، 1984)

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.
- تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.
- إنجاز المخططات التنموية السياحية.

4-2- الديوان الوطني للسياحة ONT

أنشأ الديوان الوطني للسياحة بمرسوم تنفيذي رقم 214 / 88، المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 409/90

المؤرخ في 05 جمادى الثانية عام 1411، الموافق لـ 22 ديسمبر 1990، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92/402 مؤرخ في 05 جمادى الأول عام 1413 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1992، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة. (عبد، 2012)

3-4- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98، المؤرخ في 24 شوال عام 1418 هـ، الموافق لـ 21 فيفري 1998، وهي تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مقرها بولاية تيبازة، وتعد هذه الوكالة الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير، التنمية والاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي، وتقوم بالوظائف التالية:

- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي .
 - اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية .
 - إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية .
- 4-4- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET: أنشئت هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/70 المؤرخ في 24 شوال 1418 هـ، الموافق لـ 21 فيفري 1998، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهتم بالأمور التالية: (آسيا، 1998)
- تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية .
 - تسهر المؤسسة على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها .
 - تكلف باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية.

- تقوم بالدراسات الخاصة لتحديد القدرات السياحية وتنميتها.
 - إنشاء بنك المعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتطويرها.
- 4-5- الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT: يعد هذا الديوان بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشئت في الجزائر، وذلك سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27/62 المؤرخ في 25 أوت 1962، إذ

كان مكلفا بتسيير المرافق السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويملك الديوان الوطني الجزائري للسياحة 37 فرعا تجاريا ويعتبر أداة لتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية ومن بين مهامه:

- الحرص على تطبيق القوانين و النصوص السياحية.

- العمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري.

- انجاز الاستثمارات السياحية.

- الترويج لمناطق التوسع السياحي.

6-4- وكالات السياحة والأسفار: عرفها القانون الجزائري رقم 06/99، المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 على أنها مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها. (الرسمية، 1991)

يضم القطاع السياحي الجزائري حوالي 783 وكالة معظمها يتمركز في العاصمة بعدد 296 وكالة سنة 2010، ومن أبرز وظائفها هي: (آسيا، 1998)

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح.

- بيع التذاكر النقل البري، البحري والجوي.

- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات.

- تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المناطق السياحية

- القيام بتأمين الزبائن من كل الأخطار التي تمس نشاطاتهم السياحية.

وأشار تقرير أعدته مديرية السياحة لولاية الجزائر، أن جل الوكالات السياحية لا تعمل على إنعاش السياحة الجزائرية، بل يقتصر دورها فقط في بيع التذاكر بنسبة 60 بالمئة، تنظيم الرحلات بنسبة 30 بالمئة، ونسبة 10 % فقط تعمل على استقطاب السياح بالخارج.

7-4- مؤسسات التكوين السياحي: هناك عدة مؤسسات تقدم خدمات متنوعة للقطاع

السياحي، وتتنوع على نواحي البلاد والتي هي:

1-7-4- معهد بوسعادة: هو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي ومقره بوسعادة، ويوفر 300 مقعد، والشهادة التي يمنحها المعهد تقني

سامي في الاستقبال المطاعم والطبخ، ويتولى المهام التالية:

- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة و الفنادق و الحمامات المعدنية.
 - تكوين جميع الأسلاك التابعة لنشاطات السياحة و الفنادق.
 - تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة.
- 4-7-2- معهد تيزي وزو: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره في تيزي وزو، وله ملحقة في تلمسان يوفر 300 مقعد، ويمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، الطبخ والحلويات الإدارة الفندقية والسياحة، ويقوم بمجموعة المهام التالية:
- تكوين التقنيين الساميين في مختلف مهن السياحة و الفنادق و الحمامات المعدنية.
 - تحسين مستوى المستخدمين في قطاع السياحة و الفنادق .
 - تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة و الفنادق .
 - إقامة المؤتمرات والندوات، الخاصة بقطاع السياحة.
- 4-7-3- المدرسة الوطنية العليا للسياحة: تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/255 في 09 ربيع الأول عام 1415هـ، الموافق لـ 17 غشت سنة 1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/104 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1418هـ، الموافق لـ 31 مارس سنة 1998. تمنح هذه المدرسة شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة، وتطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة وتوفر 100 مقعد، مقرها بالجزائر العاصمة وتهتم بـ:
- تقديم تكويننا عاليا في مختلف مواد السياحة و الفنادق و الحمامات المعدنية.
 - التكوين المستمر لمستخدمي قطاع السياحة و الفنادق.
 - تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب على السياحة.
 - تصدر مجلة متخصصة في السياحة و الفنادق و الحمامات المعدنية
 - تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني من خلال الدراسات والبحوث المنجزة.
- والجدول التالي يلخص مراكز التكوين في قطاع السياحة عبر الوطن.
- جدول رقم (3-19) توزيع مراكز التكوين في قطاع السياحة عبر الوطن.

المؤسسة	طاقة الاستيعاب	نوع الشهادة الممنوحة
معهد	300 مقعد	تقني في الاستقبال

تقني في المطبخ والإطعام		الفندقة والسياحة ببوسعادة
تقني سامي في الاستقبال . تقني سامي في الطبخ والحلويات إدارة الفنادق والسياحة	300 مقعد	معهد الفندقة بتيزي وزو
شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة.	100 مقعد	المدرسة الوطنية العليا للسياحة

المصدر : من إعداد الباحثان.

ثالثا: الآثار التنموية للسياحة في الجزائر:

تتباين الآثار الناجمة عن قطاع السياحة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أو بيئية حسب المقومات والأنماط السياحية المتاحة لكل بلد، ولهذا سنحاول في هذا المبحث إبراز مختلف الآثار المترتبة عن السياحة في الجزائر حسب أهميتها.

1- الآثار الاقتصادية للسياحة :

أولت الجزائر اهتماما معتبرا لقطاع السياحة، باعتبارها أحد القطاعات التنموية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو ايجابية، ويمكن قياس الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:

السنوات	القيمة مليون دج	المساهمة %
2013	432739.6	.6
2012	320932.2	.98
2011	393890.3	.7
2010	347733.3	.9
2009	229264.5	.3
2008	226395.9	.05
2007	158999.0	.7
2006	86716.68	.02
2005	128553.7	.7
2004	110684.1	.8
2003	89289.45	.7
2002	72364.37	.6
2001	67633.8	.6
2000	57729.19	.4

1-2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

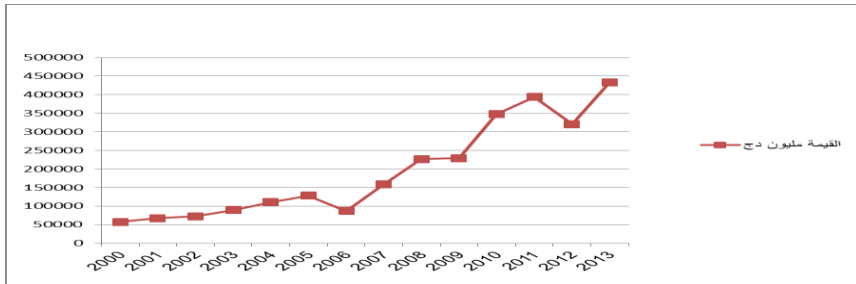
و تتضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3-20) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

المصدر : وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات .

يشير التقرير الصادر عن عدد كبير من الخبراء أن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يظل تحت المستوى في عدد كبير من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها القطاع غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالإمكانيات والفرص المتاحة، وتقع الجزائر في المرتبة 147 عالميا من حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من مجموع 174 دولة، وأرقام الجدول تبين أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة بحيث لم تتعدى نسبة 03 بالمئة إلى غاية نهاية سنة 2013 والشكل التالي يبين ذلك .

الشكل رقم (3-9) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:



يظهر الشكل البياني أن حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت مستقرة لعدة سنوات مع ارتفاع طفيف، ومع ذلك سجلت نموا إيجابيا سنة 2008 بـ 2.05% و 2.3% سنة 2009، لتصل إلى حدود 2.6% خلال سنة 2013، بالرغم من عديد الأنشطة التي لا تدخل في احتساب حصة السياحة في الناتج المحلي مثل أنشطة وكالات السفر أو ذات صلة مثل النقل، ولكن مع ذلك تبقى مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة كثيرا مقارنة مع الدول المجاورة، وهذا يعكس مكانة السياحة في الجزائر بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

2-1- مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات: حسب الإحصائيات المسجلة فقد

بلغت إيرادات السياحة في ميزان المدفوعات سنة 2005 حوالي 2505.6 مليون/دولار من الخدمات و 184.3 مليون /دولار من الأسفار، وفي سنة 2007 وصلت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات حوالي 2837.1 مليون/دولار من الخدمات و 218.9 مليون دولار من الأسفار لتبلغ في سنة 2013، مقدار 4512.1 مليون/ دولار من الخدمات، مقابل 321.7 مليون/دولار من الأسفار أما النفقات السياحية في ميزان المدفوعات فكانت أكبر بكثير من الإيرادات، مما يعكس العجز المتتالي لميزان المدفوعات في قطاع

السياحة، ولزید من التوضیح الجدول التالي یبین فی قطاع الایرادات والنفقات لمیزان المدفوعات الخاص بقطاع السياحة.

والشكل التالي یوضح تطور ميزان المدفوعات فی القطاع السياحي الخاص بالأسفار للفترة: 2013-2005.

شكل رقم (3-10). تطور ميزان المدفوعات فی القطاع السياحي الخاص بالأسفار



والملاحظ من خلال الشكل أن النفقات السياحية خلال كامل الفترة كانت أكبر من الإيرادات السياحية، ولهذا السبب كان رصيد ميزان المدفوعات دائما بالسالب أي عجز متتالي، ويعود هذا العجز إلى أن ما ينفقه الجزائريين خارج الوطن في مجال السياحة، أكبر مما ينفقه الأجانب في الجزائر، ففي سنة 2007 مثلا، أنفق الجزائريون في الخارج ما قيمته 376.7 مليون/دولار وبالمقابل أنفق الأجانب في الجزائر حوالي 218.9 مليون/دولار.

ونفس الملاحظة حتى بالنسبة للسنوات الأخيرة التي عرفت فيها السياحة تطورا ملحوظا، إلا أن العجز المتكرر في ميزان المدفوعات بقي يلزمها.

3-1- مساهمة السياحة في الصادرات: إذا ما قارنا حجم الامكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر فإننا نجد أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الصادرات الجزائرية (قيمة الإيرادات/ قيمة الصادرات الوطنية) تعد ضعيفة جدا، ولا ترقى إلى النهوض بالقطاع السياحي على المدى القريب، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-22) نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (2013-2005).

المصدر: وزارة السياحة.

الملاحظ من خلال القيم المسجلة في الجدول أن نسبة مساهمة السياحة في الصادرات تبقى جد ضعيفة بالرغم من تطورها إلا أنها لم تتجاوز نسبة 03% على العموم، حيث حققت ما يقارب نسبة 2.56% في سنة 2013 وإذا ما قورنت بدول الجوار، تونس 20.3% سنة 2013، والمغرب 38.4% سنة 2013، فإنها تبقى جد بعيدة.

وتعود الأسباب الاقتصادية التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر إلى:

- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.
- ضعف المنتج السياحي للجزائر، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك بالسياح الأجانب.
- غياب استراتيجية فعالة لتسويق المنتج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد.

1- الآثار الاجتماعية للسياحة:

تعتبر السياحة واحدة من أهم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل والقضاء على ظاهرة البطالة، حيث يعتبر معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة، وتبرز أهمية السياحة في الجوانب الاجتماعية في النقاط التالية: (البوقلاسة، 2007)

- استيعاب قطاع السياحة لجزء من العمالة سواء كان استيعاب مباشر داخل القطاع السياحي أو استيعاب غير مباشر في القطاعات الأخرى.
- اعتبار السياحة وخاصة الداخلية أداة لرفع معنويات المواطنين مع زيادة انتمائهم للجزائر مما يؤدي للحد من الظاهرة الجديدة في السوق السياحي الجزائري، وهي السياحة المضادة.
- وعلى اعتبار أن البعد الاجتماعي للسياحة أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضاً كعنصر أساسي في عملية التنمية، وما يترتب عنها من آثار قد تكون ايجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة، وسنحاول في هذا المطلب قياس الآثار الاجتماعية للسياحة من خلال مؤشر مهمين هما: التشغيل والمستوى المعيشي.

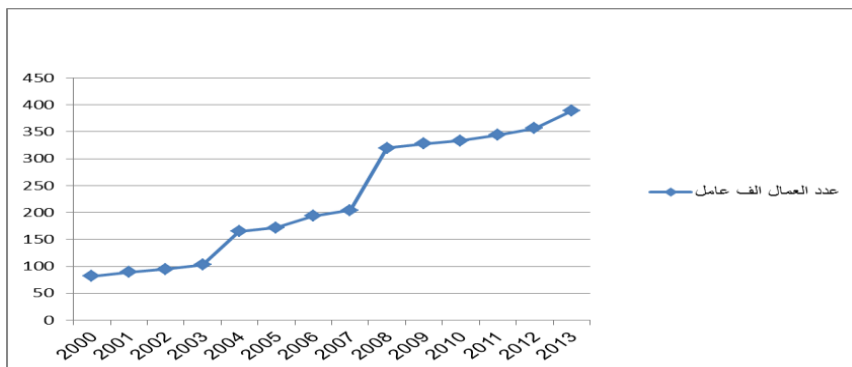
1-2- مساهمة السياحة في التشغيل:

يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في توفير مناصب الشغل، بالرغم من المعوقات التي يعاني منها، والإحصائيات المقدمة في الجدول التالي توضح عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري.

جدول رقم (3-23) تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري للفترة 2000-2013

الوحدة (الف عامل)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة
والشكل المرافق يوضح بشكل أكبر تطور عدد العمال في قطاع السياحي.
شكل رقم (3-11): مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل بالجزائر.



يظهر من خلال الجدول والبيان أن العمالة في قطاع السياحة بالجزائر تزايدت بشكل نسبي خلال فترة الدراسة، حيث كانت في سنة 2000 تقارب 82 ألف عامل، لتصل إلى حدود 388 ألف عامل مع نهاية سنة 2013، أي بزيادة تقدر بـ 306 عامل وبمعدل نمو قارب 28.70%، وترجع أسباب هذه الزيادة المتتالية في عدد العمال إلى جملة السياسات التي اتخذتها الدولة لتشجيع قطاع السياحة من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاهي والمطاعم) التابعة للقطاع السياحي وأيضاً الفنادق والمركبات السياحية الجديدة المستخدمة خلال هاته الفترة، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا النمو المسجل في قطاع السياحة بالنسبة للتشغيل يعد ضئيلاً مقارنة بالطاقات السياحية الغير مستغلة من طرف الدولة.

وتشير التقديرات الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر إلى حدود 2013، أنه سيتم انجاز حوالي 115000 سرير، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا القطاع حسب التقديرات لتبلغ مناصب الشغل المباشرة 57700 منصب و172500 منصب شغل مباشر، ليصبح العدد الاجمالي لمناصب الشغل في قطاع السياحة لسنة 2013، ما يقارب 230000 منصب شغل جديد.

خاتمة:

أضحت السياحة اليوم نشاطا اقتصاديا بارزا وموردا هاما لكثير من دول العالم، وتسعى الدول بقوة الى تنشيط هذا القطاع بكل الوسائل المتاحة لديها مسخرة جميع الامكانيات المادية، الاجتماعية،

الثقافية والبيئية في سبيل الوصول الى لقب بلد سياحي، أو مدينة سياحية لما يمثله هذا النشاط من قوة اقتصادية لا يستهان بها، ومصدرا لدخول العملة الصعبة وتوظيف الأيدي العاملة المحلية، ونجد بعض دول العالم تعتمد بشكل أساسي على السياحة في اقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى حكوماتها لتطوير وتنمية قطاع السياحة وخاصة في المناطق التي تمتلك المقومات والامكانيات اللازمة لتكون منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

الهوامش والإحالات

1. adnan, H. a. (2007). i, Algérie « énergie solaire et hydrogène » développement durable, o p u, Alger, .
2. chitou, C. e. (2002). Chams el dine chitour, pétrole et politique ou va le monde, André, 2002, p38.
3. .fdg: df. gdf. (fgf). dfgf
4. khellaf, B. (2003.). , Estimation de la production de l'hydrogène solaire au sud algérien, revue des énergies renouvelables, CDER, Alger, décembre.
5. mekideche, M. (2000). , l'Algérie entre économie de rente et économie de marche, édition dahlab, Alger,.
6. احمد السعدي. (1984). ، الحفاظ على الطاقة نظرة شاملة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، المجلد 10، العدد 1، الكويت، ، ص 60.
7. احمد زكي سيد. (2009). كيمياء النفط، دار النشر غير موجودة، .
8. الجريدة الرسمية. (1991). ، قانون 91-21 المتعلق بالمحروقات، العدد 63، الصادر يوم 12/7، ص 4-3.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1998). ، ترشيد الاستهلاك النهائي للطاقة في الدول الأعضاء في الاسكوا، مؤتمر الطاقة العربي السادس، 13/10 ماي ، .
10. الله جامع عبد. (2012). أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012/2011.
11. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار. (www.andi.dz). ، قطاع الطاقات المتجددة، على الموقع الالكتروني: .
12. جاسم الكمر. (1983). ، دور التسعير في ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، وقائع ندوة ترشيد الطاقة والحفاظ عليها في الدول العربية، منظمة الأوابك، 12 / 14 ديسمبر، تونس..
13. حسن أحمد شحاتة. (2002). ، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، . مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.
14. صبيح ثابت. (1984). ، دور مصادر الطاقة المتجددة في إستراتيجية تكامل التخطيط للطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، المجلد 19، العدد 68، الكويت، 1984.

15. صلاح يحيوي وفاروق الصوفي. (د س ن،). ، أساسيات في تصنيع النفط، د م ج، بن عكنون، .
16. عبد القادر معاشو. (1981). ، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية، دراسة في صناعة النفط العربية، الأوابك، الكويت، .
17. عساس نادية. (2001). ، سياسة التحكم في الطاقة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، ، ص 32.
18. عمر شريف.. (2007). استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة "دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة..
19. كتوش عاشور. (2004). ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/، .
20. محمد احمد الدوري. (1983). ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، د م ج، بن عكنون .
21. وزارة الطاقة والمناجم. (2008). ، مجلة الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي، .
22. وهيب عيسى الناصر وحنان مبارك البوقلاسة. (2007). ، مصادر الطاقة النظيفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برعاية مؤسسة هانس زاي دال الألمانية، القاهرة، مصر.
23. يوسف عبد الله. (1999). أ ، الحوار حول ضريبة الكربون، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، المجلد 25، العدد 88، ، الكويت، ص 51-52.